الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر

أ/ حبيش علي[1]

ملخص:

الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كل الاقتصاديات ، إذ يعكس هذا الاقتصاد مختلف الأنشطة غير القانونية كالمتاجرة في السلع المحظورة أو غير المحظورة في حد ذاتها ، إضافة إلى ما يخلفه هذا الاقتصاد من أضرار على المنافسة الشريفة والتهرب من دفع الضرائب .

سنحاول من خلال هذا المقال توضيح مدى خطورة الاقتصاد الموازي على مختلف اقتصاديات دول العالم والاقتصاد الجزائري بشكل خاص.

Abstract

The hidden economy of ancient phenomena in both economies, as this reflects the economy of various illegal activities in goods banned or not prohibited per se, in addition to the successor of this damage on the economy, fair competition and tax evasion.

We will try through this article to clarify the seriousness of the parallel economy to the various economies of the world and the Algerian economy in particular.

مقدمة:

يوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الخفي على أن هذه الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي على السواء، بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد ، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد الخفي، ونحن نسمع من وقت لآخر من وسائل الإعلام عن قصص حول الاقتصاد الخفي ، كذلك قد نسمع عن بعض المعاملات التي تتم بالمقايضة أو نسمع عن بعض الأنشطة والمبادلات غير القانونية التي تتم ولا

[1] أستاذ محاضر –ب–، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

تسجل في الحسابات الوطنية.سنحاول من خلال هذا المقال أن نوضح مدى خطورة الاقتصاد الخفي عندما ينتشر ويتغلغل في اقتصاد معين ، مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري، وذلك عبر محورين اثنين.

المحور الأول : ماهية الاقتصاد الموازي
المحور الثاني : الأنشطة الموازية في الاقتصاد الجزائري

المحور الأول : ماهية الاقتصاد الموازي

يعتبر الاقتصاد الموازي[1] من أكثر الأنشطة الاقتصادية والتجارية مثارا للجدل ، سواء من حيث اعتباره كمصدر من مصادر الفساد المالي نتيجة لتحقيق أرباح مالية كبيرة بطرق غير قانونية ودون دفع للضرائب ، هذه الأرباح التي سيعاد إدخالها في النشاط الرسمي ستشوه مناخ المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين ، ومن جهة أخرى هو واقع بين مسألة تشغيل اكبر عدد من المناصب (وهذا في صالح الدولة) ، وبين فقدان الخزينة العمومية لأموال طائلة نتيجة عدم التصريح بتلك الأنشطة الاقتصادية ، لذا سنحاول من خلال هذا المحور إعطاء فكرة واضحة عن مفهوم الاقتصاد الموازي ، وكيف يعتبر شكل من أشكال الفساد .

أولا: مفهوم الاقتصاد الموازي

يعرف الاقتصاد غير الرسمي على انه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية التي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي ، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة في الميدان ، هدفها الأساسي البحث عن الربح السهل ، والتهرب من دفع الضرائب والرقابة ، ويفسر الاقتصاد غير الرسمي النشاطات اللاشرعية بأنها سلوكيات غير نظامية تعبر عن مدى إقبال الأفراد على هذا النوع من النشاطات ورفضهم للانضمام للنظام الرسمي ، وبالتالي فان الاقتصاد غير الرسمي آفة اقتصادية ومحاولة لاختراق القانون ، ورغم عدم الشرعية فإن هذه النشاطات أصبح مسامحا بها نسبيا ومعترفة من طرف الجميع ، ومن هنا تظهر مدى ضخامة وتغلغل هذه النشاطات اللاشرعية في الاقتصاد الرسمي ، بحيث نلاحظ مدى تطورها بشكل أصبح ينظر إليه المستهلك على انه شكل أو نموذج أو نشاط عادي ، حيث يجلب إليه عدد كبير من الزبائن ، ويشتغل به عدد كبير من اليد العاملة وبمختلف شرائحها ، حيث يشمل هذا النوع من الاقتصاد كل الأعمال المنزلية

[1] يسمى الاقتصاد الموازي ، غير المرئي ، غير الشرعي ، غير الظاهر، غير الرسمي ، الخفي ....الخ.

المختلفة ، النشاطات المشروعة ولكن غير مصرح بها، تجارة المخدرات.....الخ.

وبصفة عامة فإنه يمكن القول أن الاقتصاد الخفي هو كافة الأنشطة المولـدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج الوطني ، إما لتعمد إخفائها تهربا من الالتزامات القانونيـة المرتبطـة بالكشـف عـن هـذه الأنشـطة، وإمـا بسـبب أن هـذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للقانون[1].

كما أن للاقتصاد الموازي معاني متعددة يمكننا إيجازها في الجدول الموالي .

جدول رقم _01_ يوضح بعض المعاني المرتبطة بالاقتصاد الموازي :

من ناحية كونه سلبي	من ناحية كونه هامشي	من الناحية القانونية
غير رسمي non officiel	تحتي souterrain	غير جائزillicite
غير مهيكل non structure	موازٍ parallèle	غير قانونيillégale
غير داخل في المحاسبة non comptabilise	اسود noir	غشfrauduleux
غير مصرح به non déclaré	خفي أو مخالف للقانون clandestin	إجرامي Délictueux.

Source : fatma boufenik, l'intégration du genre dans l'approche de l'économie informelle, le cas de la production domestique en algerie, thèse de doctorat en sciences économiques, université aboubakerbelkaid Tlemcen, octobre 2010, page 44.

لكـن تبقـى التسـمية الأكثـر تـداولا هـي(l'économie informelle) بمعنـى الاقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل.

إن انتشار هذا النوع من الاقتصاد يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب مثل :

_ ارتفاع معدلات الضرائب.

_نقص كبير في مناصب العمل داخل الاقتصاد الرسمي .

_اعتبار الاقتصاد الخفي مكانا ملائمـا لممارسـة بعـض الأنشـطة الممنوعـة قانونا .

_ نية الأفراد في تحقيق الأرباح السريعة دون أية تكاليف .

ثانيا:اعتبار الاقتصاد الموازي من أوجه الفساد:

إن اعتبار الاقتصاد الموازي وما يرتبط به مـن تهـرب ضـريبي كشـكل مـن أشكال الفساد في أية دولة ، يعود لأسباب عديدة نوجزها فيما يلي :

أ: حرمان الخزينة العمومية من عوائد ماليـة ضـخمة ، ذلـك أن الاقتصـاد

[1] إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1996،ص15.

الموازي يشمل أنشطة غير مصرح بها ، وبالتالي لا يمكن مراقبتها وإحصائها وبالتالي فرض الضرائب عليها ، هذا الأمر يؤدي في الأخير إلى وجود أنشطة تحقق أرباح بمقابل حرمان الخزينة من عوائد الضرائب ، وبالتالي تتأثر البرامج التنموية المخطط لها ، حيث لا تكون الأموال كافية ، ولا النتائج محققة بدقة ، وهذا يعتبر شكل من أشكال الفساد المالي .

ب: تشويه المنافسة في السوق المحلي ، ذلك أن وجود مؤسسات اقتصادية وأفراد ينشطون وفق القانون إنتاجا وتسويقا ودفعا لكافة المستحقات المالية ، بمقابل وجود أطراف تنشط بحرية ودون دفع الضرائب في نفس تلك القطاعات ، هذا ما يجعل من صعوبة منافسة المتعامل القانوني للمتعامل غير القانوني ، مما يعجل بانسحابه من السوق ، تاركا المجال للأنشطة غير الرسمية ، ومع مرور الزمن تعم الفوضى وينتشر الفساد.

والجدول التالي يبين الدور الكبير الذي يمثله الاقتصاد الموازي في اقتصاديات دول العالم :

جدول رقم _ 02 _ يوضح مساهمة الاقتصاد الموازي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الاقتصاديات المتقدمة :

الدولة	نسبة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي
بولندا	45%
ايطاليا	24%
اسبانيا	23%
السويد	18%
فرنسا	15%
ألمانيا	15%
بريطانيا	12%
أمريكا	9%
اليابان	9%
سويسرا	6%

المصدر :هاشم الشمري ، إيثار الفتلي ، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 . ، ص 103.

كما تعد السوق الموازية مكانا ملائما لإجراء عمليات غسيل الأموال القذرة عن طريق :

شكل رقم _ 01_ يبين كيفية إجراء غسيل الأموال القذرة عبر الاقتصاد الموازي :

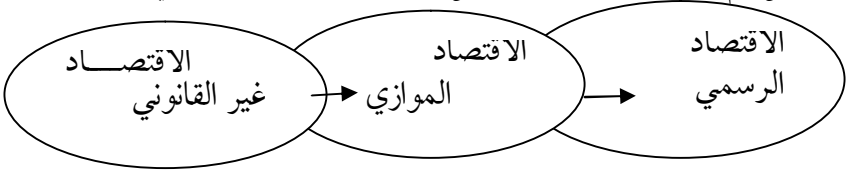

المصدر: من إعداد الباحث

حيث أن نشأة الأموال القذرة تكون في اقتصاد يتميز بوجود أنشطة غير قانونية في حد ذاتها، يتم إدخالها عبر أنشطة الاقتصاد الموازي الذي قد يتميز بشرعية نشاطاته من حيث خصائص السلع المتداولة بطرق غير قانونية ، وذلك بهدف إدخالها تدريجيا في الاقتصاد الرسمي .

المحور الثاني : الأنشطة الموازية في الاقتصاد الجزائري

تعتبر أنشطة الاقتصاد الموازي من ابرز سمات الأنشطة الاقتصادية في الجزائر ، فهي أنشطة مخالفة للقانون كلية ، سواء أنشطة داخلية أو خارجية ، وقد تتضارب الآراء حتى وان لم تكن علنية حول معاملة السلطات مع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ، حتى أصبح ينظر إليه أحيانا على انه نشاطا مسامحا به نسبيا ومعترف به من طرف الجميع ، وأصبح ينظر إليه المستهلك على انه شكل أو نموذج أو نشاط عادي ، حيث يلجأ إليه عدد كبير من الزبائن ويشغل عدد كبير من اليد العاملة ، كما يشمل هذا القطاع عدة أنشطة اقتصادية سواء مشروعة وغير مصرح بها ، أو أنشطة غير مشروعة أصلا بحكم طبيعتها[1].

تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الموازي يمثل من 20٪ إلى 30 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ، حيث يفوق حجمه 08 مليار دولار ويشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسميا.

ولمعرفة حجم الأنشطة الاقتصادية الموازية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال سنوات وفترات متباينة يمكننا ملاحظة الأرقام التالية:

جدول رقم _03_ يبين تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر خلال سنوات (1970 _ 2004)، (الوحدة:مليون د ج).

السنوات	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل الخفي	6829,009	44604,417	62192,582	132802,176	507379,396	942858,983	1452225,576
نسبة الدخل الخفي إلى PIB	0,28%	0,27%	0,21%	0,24%	0,25%	0,23%	0,24%

المصدر: بودلال علي ، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر الأسباب والحلول ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 37 ، السنة الخامسة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2008.

فمن خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا انه وبالرغم من الجهود المبذولة في سبيل التقليل من حجم الأنشطة الاقتصادية الموازية إلا أن حجمه لا يزال معتبر حتى السنوات الحالية ، وذلك ما تبينه نسبة الدخل الخفي إلى الناتج

[1] بودلال علي ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد علي توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2002، ص 167.

المحلي الخام منذ سنوات السبعينيات (0.28٪) إلى عام 2004 (0.24٪).

ولقد مرت نشأة القطاع غير الرسمي وانتشاره في الجزائر عبر مراحل متتالية حسب درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ويرتبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بعلاقة وثيقة مع معدل البطالة، حيث يمتص هذا القطاع جزء كبير من طلبات الشغل التي يعجز القطاع الرسمي من توفيرها لهم، ويعتبر بمثابة جهاز واق لمواجهة مختلف الأزمات الاجتماعية المحتملة.

ذلك أن مشكل البطالة من اكبر المشاكل التي تواجه دول العالم ، ومن اعقد المسائل حلا ، لذلك نجد أن الجزائر في فترة مرحلتها الانتقالية (وحتى الوقت الحاضر) كانت تعمل على خلق مناصب شغل وهمية (غالبا في مجال الإدارة) ، وعدم القيام بإجراءات تمس وتحد من الاقتصاد الموازي باعتباره ملجأ مفيد[1].

إن من ابرز العوامل التي ساعدت الاقتصاد الموازي على الانتشار بشكل مخيف جدا في الجزائر هو طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج بداية الاستقلال (المخطط) ، وما تضمنه من مركزية للقرارات ودعم للأسعار واحتكار الدولة لأنشطة مهمة مثل التجارة الخارجية وأسواق الجملة وسوق صرف العملات ، وحتى مع اقتصاد السوق وغياب القطاع الخاص، إضافة إلى انسحاب الدولة تدريجيا من سوق الشغل ، أدى إلى بروز القطاع غير الرسمي كملاذ آمن للعاطلين عن العمل.

انه وبالرغم من بعض وجهات النظر (الايجابية) للاقتصاد غير الرسمي وما يبرزه من نتائج ايجابية خاصة على الصعيد الاجتماعي في الجزائر، إلا انه يحرم الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي من إيرادات مالية هامة، ويهدد أيضا بإفلاس ما تبقى من مؤسسات اقتصادية عمومية وحتى خاصة التي تنشط في قطاع الإنتاج .

وفضلا عن الانعكاسات الاقتصادية والمالية للنشاطات غير الرسمية ، فإن عواقبها الاجتماعية لا تقل أهمية ، حيث أن الترقية الوهمية الناجمة عن النشاطات غير الرسمية ، والمضاربة ، و الريوع على حساب العمل المنتج ، تعتبر مصدر حرمان وغضب لدى المواطنين ، وهي في طريقها إلى إعطاء نموذج جيد للثراء والكسب غير المشروع خاصة بالنسبة للشباب.

[1] بوصافي كمال ، حدود البطالة الظرفية والبطالة السنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006، ص131.

إن الاقتصاد الموازي هو بحق من أبرز أشكال الفساد المالي ، سواء بسبب مخالفته للقوانين وكونه مصدر غير مشروع للأموال ، أو بسبب ما تتكبده خزائن الدولة من خسائر سنوية بملايين الدنانير ، وما يؤثر به من تشويه لمناخ الأعمال داخل الجزائر .

سنحاول إعطاء مختلف الإحصاءات الميدانية من أنشطة الاقتصاد الموازي (وحتى في السوق النقدية الموازية) ، وحجم التهرب الجبائي الناتج عن ذلك .

أولا: حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر:

سوف نبين حجم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي سواء فيما يتعلق بحجم التشغيل وحجم المعاملات التجارية ، أو ما يتعلق بالسوق النقدية الموازية.

1- الشغل والأنشطة التجارية:

أ: الشغل: يبين الجدول الموالي تطور وبنية التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر للسنوات من 1999 إلى غاية 2004:

الجدول رقم _ 04 _ نبين تطور وبنية التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر للسنوات من 1999 إلى غاية 2004:

السنوات	1999	2000	2001	2003	2004
التشغيل الرسمي	5162	5206	5441	5736	6027
الزراعة	1185	1185	1328	1438	1566
الصناعة	493	497	503	504	510
الأشغال العمومية	743	781	803	860	907
الخدمات	1053	1074	1109	1157	1213
الإدارة	1420	1440	1456	1503	1546
صيغ خاصة للتشغيل	264	229	242	274	285
التشغيل غير الرسمي	911	1034	1156	1181	1249
التشغيل الكلي	6073	6240	6597	6917	7276

Source : conseille nationale économique et sociale, rapport : le secteur informelle illusion et réalité, page 77.

وما يغذي حجم التشغيل غير الرسمي هو الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة التي عرفت نسبتها في الجزائر معدلات مختلفة من فترة لأخرى.

جدول رقم- 05 - يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال سنوات من 1966 إلى 2007:

السنة	1966	1977	1987	1989	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	٪32.9	٪22	٪21.4	٪18.1	٪28.1	٪29.7	٪23.7	٪17.7	٪15.3	٪12.3	٪13.8

Source : youghourtabellache, l'économie informelle en algerie, une approche par enquête auprès des ménages – le cas de Bejaia, thèse de doctorat en sciences économique, université paris –est Créteil et université de Bejaia, 2010, p66.

ب: الأنشطة التجارية: تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 60٪ من التجارة المحلية في الجزائر تتم عبر السوق الموازية ، حيث تقدر خسائر الدولة جراء هذه

السوق حوالي 25 مليار دينار سنويا .

ومما يعزز الأنشطة التجارية الموازية هو غياب التعامل بالفوترة ، حيث تشير مصالح الضرائب إلى أن حجم المعاملات بدون فاتورة ما بين سنوات 2010 و2011 و 2012 حوالي 155 مليار دينار .

كما تشير إحصائيات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لعام 2012 عن وجود 20 ألف تاجر أجنبي فوضوي ينشطون في التجارة الموازية بالجزائر.

2- أنشطة السوق النقدية الموازية:

تشمل الأنشطة الاقتصادية الموازية في الجزائر أيضا عمليات بيع وشراء العملات الصعبة خارج الأطر الرسمية والقانونية المحددة ، ذلك أن عدم قيام بنك الجزائر بضبط الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك وعملية بيع العملة بطرق غير شرعية يهددان الاقتصاد الوطني بخسائر معتبرة ، خاصة وان آخر التقديرات تشير إلى وجود حوالي 14 مليار دولار تتداول بطرق غير رسمية ،إضافة إلى إحصائيات بنك الجزائر لعام 2010 والتي تشير إلى أن 40٪ من الكتلة النقدية الإجمالية تدور في السوق الموازية (بقيمة 2439 مليار دينار جزائري).

انه وبالرغم من وجود قانون رقم 96/08 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 المنظم لشروط وكيفيات إنشاء مكاتب الصرف ، إلا أن السوق الموازية تبقى مهيمنة على نشاط صرف العملات في الجزائر دون إنشاء مكاتب صرف قانونية ، والسبب في ذلك يعود إلى هامش الربح الكبير الموجود في السوق الموازية على حساب السوق الرسمية أو مكاتب الصرف القانونية .

إن السوق النقدية غير الرسمية في الجزائر تشمل على العديد من الأسواق الموازية لبيع العملة، من أهم هذه الأسواق نذكر: سوق بور سعيد (السكوار) بالعاصمة وتعد هذه الساحة من أهم الفضاءات غير الرسمية للتعاملات المالية في الجزائر ، إضافة إلى سوق شارع الجمهورية بوسط مدينة الشلف ، أسواق مدن عنابة ، قسنطينة ووهران ....الخ، و خاصة أسواق المناطق الحدودية.

ثانيا: حجم التهرب الجبائي:

تظهر الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية أرقاما مخيفة حول حجم التهرب الضريبي في الجزائر ، هذا التهرب سواء المشروع والمرتبط بالثغرات القانونية أو غير المشروع أو ما يعرف بالغش الضريبي ، تقدر أرقامه بمليارات الدنانير سنويا ، كما تتعدد أسباب التهرب

الضريبي في الجزائر إلى أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى دينية أيضا [1] مثل :

_ أسباب اقتصادية ، فأحيانا تكون النتائج والأرباح غير مرضية مما يؤدي بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة لتعويض تلك النتائج غير المرضية .

_ أسباب متعلقة بالدين، فهناك نظرة إلى أن الزكاة هي الأساس فلا داعي لدفع الضرائب.

_ أسباب متعلقة بذهنيات وأخلاق الأفراد الرافضة لدفع الضرائب بسبب نقص الوعي .

_ أسباب تعود إلى تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها من طرف المكلف.

_ أسباب متعلقة بصعوبة تقدير الوعاء الضريبي .

_ وأحيانا بعدم المساواة في تطبيق الإجراءات .

حيث تظهر الإحصائيات من سنة 2008 إلى غاية 2011 حجم التهرب الضريبي في الجزائر بمبلغ 864 مليار دينار أو ما يعادل 15 مليار دولار وهو رقم كبير جدا .

ثالثا: مساهمة الاقتصاد الموازي في الفساد المالي:

يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بالفساد المالي ارتباطا وثيقا في الجزائر ، إذ تمثل الأنشطة غير الرسمية في مجال التجارة والشغل وبيع وشراء مختلف العملات الصعبة والأشياء ذات القيمة من ابرز مسببات بروز مظاهر الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري .

إن تغذية الاقتصاد الموازي للفساد المالي في الجزائر يمكن إيضاحه من خلال إعطاء بعض الأمثلة التالية :

_ وجود أكثر من 200 ألف تاجر و 700 سوق في الجزائر تنشط خارج القانون، بمعنى خارج القنوات المعلوماتية.[2]

_ وجود أفراد معدودون يستولون ويحتكرون أنشطة اقتصادية وتجارية رئيسية ومعينة ويتحكمون من خلالها في الأسعار المحلية ويجنون من خلالها أرباح خيالية غير مراقبة من طرف الدولة.

---

[1] عبد الباسط جراد ، الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي ، المؤتمر الضريبي الرابع – اثر الضرائب على الاستثمار في مصر والدول العربية – ، مصر ، 25 / 26 سبتمبر 2004 ، ص 03.

[2] الأخضر عزي ، مقال بعنوان : دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية) ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية _ واقع وتحديات _ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، افريل 2012

ـ إن تشكيل السوق الموازية لنسبة 25 ٪ من الاقتصاد الوطني من شانه حرمان الدولة من عائدات جبائية معتبرة.

ـ عدم استخدام الفوترة في الأنشطة غير الرسمية يعيق الدولة في عملية تحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة .

ـ وجود 35٪ من الشركات التجارية الوطنية مصنفة كشركات وهمية ، حيث تقوم هذه الشركات بتضليل مصالح المراقبة عن طريق تقديم معلومات خاطئة عن مقرها ونوعية نشاطها في السجلات التجارية

الخاتمة:

ما يمكن استنتاجه هو أن ظاهرة الاقتصاد الموازي وبالرغم من بعض الجوانب التي تبدو ايجابية على الاقتصاد والمجتمع ، إلا أن النظرة المتفحصة تشير إلى أن هذه الظاهرة هي فعلا جريمة اقتصادية تؤثر على سلوك الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين بشكل سيئ ، كما أنها تحرم الخزينة العمومية من عوائد مالية معتبرة.

لقد انتشرت الأنشطة الموازية في شتى قطاعات الاقتصاد الجزائري ، حيث أصبحت تمثل نسبة معتبرة من الأنشطة التجارية والشغل والسوق النقدية وغيرها ، وذلك بالرغم من الجهود الميدانية للدولة في سبيل التقليل من هذه الظاهرة الخطيرة.

المراجع:

(1): إبراهيم طه السقا ، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة،1996.

(2):هاشم الشمري ، إيثار الفتلي الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010 .

(3): بودلال علي ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد علي توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2002.

2(4) بودلال علي ، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر الأسباب والحلول ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 37 ، السنة الخامسة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2008.

(5): بوصافي كمال ، حدود البطالة الظرفية والبطالة السنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2006.

(6): عبد الباسط جراد ، الأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي ، المؤتمر الضريبي الرابع – اثر الضرائب على الاستثمار في مصر والدول العربية – ، مصر ، 25 / 26 سبتمبر 2004 .

(7): الأخضر عزي ، مقال بعنوان : دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك (تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية) ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ـ واقع وتحديات ـ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، افريل 2012.

(8) fatma boufenik, l'intégration du genre dans l'approche de l'économie informelle, le cas de la production domestique en algerie, thèse de doctorat en sciences économiques, université aboubakerbelkaid Tlemcen, octobre 2010.

9) conseille nationale économique et sociale, rapport : le secteur informelle illusion et réalité.

(10) youghourtabellache, l'économie informelle en algerie, une approche par enquête auprès des ménages – le cas de Bejaia, thèse de doctorat en sciences économique, université paris –est Créteil et université de Bejaia, 2010.